اى هو مخرج سائر انواع الاختلافات الثلثة والثلاثة والرباعية
وذلك لانه مخرج اقل مخرج من النوع الثانى هو الستة وقد دخل فيها
مخرج الثلث والثلثين فاكتفينا بها مخرجا للكل ثم اخذنا مخرج الربع
وهو الاربعة فوجدنا بينها وبين الستة موافقة بالنصف فضربنا
نصف احدهما فى كل الاخرى فصار اثنى عشر وايضا مخرج
الثلث والثلثين ثلثة وهى مباينة للاربعة فضربنا الكل فى الكل فصار
ايضا اثنى عشر فهو مخرج من الفروض المختلطة المذكورة واذا اختلط الثمن من النوع الاول بكل النوع
الثانى اى بالثلثين والثلث والسدس وهذا الاختلاط
انما يتصور على راى ابن مسعود رضى الله عنه لان المحروم يحجب عنده
النقصان كما اذا ترك ابنا كافرا وزوجة واما واختين لاب وام
واختين لام فان الابن المحروم عنده يحجب الزوجة من الربع الى الثمن
واما على راينا فهو غير متصور لان الثمن اذا كان لمراعاة وجب
ان يكون صاحب الثلثين بثلثين وصاحب السدس اما اولا فقد وقع
بعدم صاحب الثلث لان صاحبه اما الام او اولاد الام والام
ههنا قد حجبت من الثلث الى السدس واولادها قد حجبوا من
جميع الثلث فيكون اختلاط الثمن بالثلثين والسدس فقط دون
الثلث اى اختلاط الثمن ببعض انواع النوع الثانى كما اذا
اختلط بالثلثين والسدس كزوجة وبنتين وام او بالثلث والسدس
على رواية كزوجة وام واختين لام وابن محروم او بالثلثين والثلث
على رواية ايضا كزوجة وابن كافر واختين لاب وام واختين لام

او اختلط

او اختلط بالثلثين فقط كزوجة وبنتين او بالسدس فقط كزوجة وام
وابن محروم على رواية او بالثلث فقط كزوجة وابن رقيق واختين
لام على رواية ايضا فهو من اربعة وعشرين يريد ان مخرج
فرايض من الاختلاطات كلها هو هذا العدد وانه مخرج مسائلها
وبيانه ذلك ان مخرج اقل مخرج من النوع الثانى هو الستة
التى دخل فيها مخرج الثلث والثلثين فوجب الاكتفاء بالمارة
وبين الستة ومخرج الثمن اعنى الثمانية موافقة بالنصف فضربنا نصف
احدهما فى كل الاخرى فصار اربعة وعشرين وايضا بين مخرج الثلث
والثلثين ومخرج الثمن مباينة فضربنا الكل فى الكل فصار الحاصل
ايضا اربعة وعشرين فهى مخرج الفروض المختلطة بالثمن

باب العول

العول فى اللغة يستعمل بمعنى الميل الى الجور يقال فلان يعول
على اى يميل على جائرا وبمعنى الغلبة يقال فلان عل على صاحبه اى
غلب وبمعنى الرفع يقال عال الميزان اذا ارتفع ومن هذا المعنى الاخير
اخذ المعنى المصطلح عليه فلذلك قال العول كما ان يزاد على المخرج
شئ مما اجزاءه كسدس او ثلثه الى غير ذلك من الكسور الموجودة
فيه اذا ضاقت المخارج عن الفروض وحاصله ان المخرج انما ضاقت
عن الوفاء بالفروض المجتمعة فيه بترفع التركة الى عدد اكثر فى ذلك
المخرج ثم يقسم حتى يدخل النقصان فى فرايض جميع الورثة على نسبة
واحدة كما يشير تفصيله وقيد بما خوذ من المعنى الاول
لان المسئلة مالت الى اعلاها بالجور حيث نقصت عن فروضها
والمعنى الثانى كان المسئلة غلبت على اعلاها باذخال النقص

Copyright © King Saud University
Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)